منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية

المؤتمر الاقليمي الثلاثي حول اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩: رفع الوعي وتبادل المعارف حول العمل اللائق للعمال المنزليين

القاهرة – مصر

٢٢-٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢

مذكرة معلومات رقم ٢

معايير وقت العمل للعمال المنزليين

لماذا وضع حد لساعات عمل العمال المنزليين؟

يقدم العمال المنزليون خدمات قيمة وهامة للأسر. ينطوي عملهم على مجموعة من المهام مثل إعداد الطعام والتنظيف ورعاية الأطفال أو كبار السن من أفراد الأسرة. وهذه المهام متطلبة ومضنية، جسديا ونفسيا على حد سواء. في المنطقة العربية، تؤدي العمل المنزلي في غالب الأحيان نساءاً من جنوب شرق آسيا وأفريقيا، وعادة ما يعشن في المنزل الذي يعملن فيه.

بسبب نوع العمل الذي يقومون به والظروف التي يتم فيها هاذا العمل، يُعتبَر العمال المنزليون أكثر عرضة من غيرهم من العمال للعمل لساعات طويلة جداً. ووفقا لاستطلاعات أجريت بين العمال المنزليين في عدد من الدول العربية في العام ٢٠٠١، فإن العمال المنزليون يعملون لأكثر من ١٠٠ ساعة في الأسبوع.[1] تُعدّ ساعات العمل الطويلة بشكل مفرط سمة من سمات الاستغلال في العمل، خاصة عندما لا يتم منح تعويض عن ساعات العمل الإضافي. وهي تضر بصحة العمال، وتؤثر سلباً أيضاً على نوعية الخدمات التي يقدمونها.

قد يرى أصحاب عمل العمال المنزليين أن إدماج اعتبارات وقت العمل في الواقع اليومي لعلاقة العمل مع العامل المنزلي أمر غير مريح أو صعب، خاصة في ظل غياب المعلومات والأطر التنظيمية بشأن هذه المسائل. من ناحية أخرى، يحتاج العمال المنزلوين إلى الحماية: وبصفتهم الطرف الأضعف في علاقة العمل، فهم ليسوا في وضع يمكنهم من طلب أو الإصرار على تحديد وقت العمل أو رفض أداء واجباتهم. إن عدم وجود حداً أدنى للمعايير بموجب القانون يقوض أيضا الحماية الفعالة وسبل المعالجة في حالة إساءة المعاملة والاستغلال.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد أن جميع العمال، دون تمييز، لديهم "الحق في الراحة وأوقات الفراغ، ولاسيما في تحديد ساعات عمل معقولة وفي عطلات دورية مدفوعة الأجر" (المادة ٢٤).

بالتالي، يُعدّ تناول مسألة ساعات العمل في قوانين العمل وعقود العمل والتدابير العملية أمر ضروري لضمان احترام حقوق العمال المنزليين، وضمان صحتهم ورفاههم، وكذلك أيضاً لتوجيه صاحب العمل حول كيفية إدارة علاقة العمل وضمان جودة الخدمات المنزلية. يساهم تصميم وضع حد لساعات العمل في مكافحة التمييز، والعمل الجبري،

[1] إسيم، س. وسميث، م. (المحررون)، النوع الاجتماعي والهجرة في الدول العربية :حالة العمال المنزليين (بيروت، منظمة العمل الدولية).

والاتجار لأغراض الاستغلال في العمل. وكما هو موضح أدناه، فإن تنظيم وقت العمل للعمال المنزليين ليس أمراً مرغوباً فحسب، بل هو أيضاً أمر قابل للتطبيق كما يتضح من حقيقة أن العمال المنزليين في العديد من البلدان يتمتعون بهذه الحماية.[2]

ما هو الوضع العالمي والإقليمي المتعلق بالتحديد القانوني لوقت العمل؟

وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية، يوجد ٥٣ مليون عامل منزلي في جميع أنحاء العالم على الأقل، وأكثر من ٨٠ في المائة من هؤلاء هم من النساء. وتفيد تقديرات عدد العمال المنزليين في الشرق الأوسط بوجود نحو ٢.١ مليون، من بينهم ١.٣ مليون امرأة و ٠.٨ مليون رجل.[3] وهذه هي تقديرات تحفظية على أساس البيانات المتاحة رسمياً.

من خلال ربط هذه التقديرات مع معلومات عن تغطية القوانين الوطنية الخاصة بظروف العمل[4] للعمال المنزليين، وجدت منظمة العمل الدولية أن حوالى ٢٠.٩ مليون عامل منزلي (أو ٣٩.٧ في المائة من المجموع) يحق لهم بأن يتم تحديد ساعات عملهم الأسبوعية العادية كغيرهم من العمال، وأن ١.٩ مليون (٣.٦ في المائة) يتم تحديد من ساعات عملهم الأسبوعية العادية – على الرغم من أن ذلك يتم في ظل شروط أقل مواتاة من العمال الآخرين. إنما لا يوجد حداً أقصى لساعات العمل الوطنية الأسبوعية العادية في التشريعات الوطنية لأكثر من نصف العمال المنزليين في العالم (٢٩.٧ مليون أو ٥٦.٦ في المائة). ويُعزى انخفاض مستوى الحماية في مسألة وقت العمل، في المقام الأول، إلى استثناء العمال المنزليين من المعايير الوطنية القائمة الخاصة بساعات العمل الأسبوعية العادية (٢٨.٢ مليون عامل منزلي).[5] على المستوى الإقليمي، تُعدّ التغطية هي الأضعف في آسيا والشرق الأوسط، حيث – بقدر ما تتوفر بيانات – يكاد التحديد القانوني لوقت العمل الأسبوعي العادي يكون غائباً عالمياً[6].

أظهرت أبحاث منظمة العمل الدولية أيضا أن ما يقارب نصف العمال المنزليين في جميع أنحاء العالم (٢٥.٧ مليون أو ٤٨.٩ في المائة من المجموع) يتمتعون حاليا باستحقاق قانوني لفترة راحة أسبوعية لا تقل عن ٢٤ ساعة متتالية. إن هؤلاء العمال محميون على قدم المساواة مع غيرهم من العاملين بأجر في بلدهم، وإن كانوا في عدد من الحالات، يتمتعون بظروف أكثر ملاءمة لجهة الراحة الأسبوعية من غيرهم من العمال بشكل عام. ومع ذلك، فإن البيانات تظهر أيضا أنها لا تزال هناك فجوة كبيرة في الأحكام القانونية الخاصة بفترات الراحة الأسبوعية. حوالى ٤٤.٩ في المائة من جميع العاملين في المنازل، أو ٢٣.٦ مليون في العالم، لا حق لهم بأي فترة راحة أسبوعية وفقا للقانون الوطني.[7] يعيش معظم هؤلاء في آسيا والشرق الأوسط.

ما هي المبادئ الأساسية لتحديد وقت العمل للعمال المنزليين؟

من المبادئ الأساسية لتحديد وقت العمل هو التمييز بين وقت العمل وفترات الراحة. ينطبق هذا المبدأ أيضا عندما يعيش العامل في المنزل الذي يعمل فيه. بالتالي فإن تحديد وقت العمل يعني تحد ما يمكن اعتباره ساعات عمل (وبالتالي يحتاج إلى أجر). يشير مفهوم "ساعات العمل" إلى الفترات التي يكون فيها العامل تحت تصرف صاحب العمل. وبعكس ذلك، فإن فترات الراحة، هي تلك التي يكون فيها العامل حراً في التصرف في وقته كما يشاء.

يتمثل المبدأ الأساسي الخاص بوقت العمل المنصوص عليه في الاتفاقية رقم ١٨٩ باتخاذ تدابير من أجل ضمان المساواة في المعاملة بين العمال المنزليين وغيرهم من العمال فيما يتعلق بساعات العمل العادية، والتعويض عن

---

[2] لحصول على أمثلة محددة عن القوانين والأنظمة الوطنية بشأن وقت العمل للعمال المنزليين، راجع منظمة العمل الدولية، الحماية الفعالة لعاملات المنازل: دليل لتصميم قوانين العمل، ٢٠١٢.

[3] منظمة العمل الدولية، تقديرات عالمية وإقليمية عن العمال المنزليين، موجز سياسة العمل المنزلي رقم ٤، ٢٠١١.

[4] منظمة العمل الدولية، تغطية العمال المنزليين بالقوانين الرئيسة الخاصة بظروف العمل، موجز سياسة العمل المنزلي رقم ٥، ٢٠١١.

[5] في حالات قليلة جدا يكون السبب عدم وجود أي معيار خاص بساعات العمل الأسبوعية لجميع فئات العمال.

[6] إن تحديد ساعات العمل اليومية والأسبوعية الوارد في عقود العمل الموحدة يُعد تحديدات قانونية.

[7] لإعداد هذه التقديرات، لم تُؤخذ أحكام الراحة الأسبوعية الواردة في عقود العمل الموحدة بعين الاعتبار، كما لم تعتبر أحكاماً قانونية.

العمل الإضافي، وفترات الراحة اليومية والأسبوعية والإجازة السنوية. عند القيام بذلك، ينبغي أن تؤخذ الخصائص المميزة للعمل المنزلي في الاعتبار.

غالبا ما يُسأل العمال المنزليون البقاء في المنزل من أجل الاستجابة لنداءات محتملة، كما تقتضي الحاجة الأسرية أو المنزلية. في خلال هذه الفترات يجوز للعامل أن يمتنع عن تنفيذ أي مهام، وقد يرجع إلى غرفته. غير أنه يُطلب إليه البقاء تحت تصرف الأسرة وبالتالي تكون حرية استخدام الوقت كما يحلو له مقيدة. ويشار إلى مثل هذه الفترات باسم فترات "احتياطية" أو "تحت الطلب". تنص الاتفاقية رقم ١٨٩ على أنه ينبغي النظر إلى الساعات الاحتياطية على أنها ساعات عمل إلى الحد الذي تحدده القوانين والأنظمة الوطنية.

تصميم وتطبيق معايير وقت العمل الخاص بالعمال المنزليين
توجيه من الاتفاقية ١٨٩ والتوصية ٢٠١

- تحديد ساعات العمل العادية (أي حدود الساعات اليومية والأسبوعية) والقواعد المتعلقة بالعمل الإضافي
- تحديد فترات الراحة اليومية والراحة الأسبوعية بحيث لا يقل عن ٢٤ ساعة متتالية
- القواعد بشأن العمل خلال الراحة اليومية والأسبوعية، في حالات استثنائية.
- الإجازة السنوية المدفوعة الأجر
- تحديد القواعد الخاصة بوجود العامل على أهبة الاستعداد
- ضمان عدم إجبار العمال المنزليين على البقاء في المنزل أو مع أفراد الأسرة خلال فترات الراحة اليومية والراحة الأسبوعية أو الإجازات السنوية
- بما في ذلك الاشتراطات الخاصة بوقت العمل في عقد العمل
- تسجيل ساعات العمل، والعمل الإضافي وفترات الاحتياط

راجع الاتفاقية ١٨٩، المادتان ١٠ و٩(ب)، والفقرات من ٨ إلى ١٣ من التوصية رقم ٢٠١.